بتاريخ 20 ذيقعده 1446
المواسعة و المضايقة

الجلسة 94

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

مُواكَبة الحوار السَّنيّ مع بيانات المحقّق الخوئيّ

ثمّ استَكمل المحقّق الخوئيّ دِراسة شتّى المحتَملات حول «سبعة أحرُف» فاستَعرض التفسير الرّابع قائلاً:[1]

4 اللّغات الفصيحة: إنّ الأحرف السّبعة هي اللّغات الفصيحة من لغات العرب، و أنّها متفرّقة في القرآن فبعضه بلغة قريش، و بعضه بلغة هُذيل، و بعضه بلغة هَوازَن، و بعضه بلغة اليمن، و بعضه بلغة كنانة، و بعضه بلغة تميم، و بعضه بلغة ثقيف. و نسب هذا القول الى جماعة، منهم: البَيهقيّ، و الأبهريّ، و صاحب القاموس.

و يردّه:

1. أنّ الرّوايات المتقدّمة قد عيَّنت المراد من الأحرف السّبعة (قائلةً: ما لم تُختم آية عذاب برحمة، فموردها لا يُلائم و لا تَتحدّث حول معنى اللّغات الفصيحة) فلا يمكن حملها على أمثال هذه المعاني التي لا تنطبق على موردها (تلك الرّوايات).

2. أنّ حمل الأحرف على اللّغات ينافي:

Ø ما روي عن عُمر من قوله: «نَزل القرآن بلغة مُضَر[2] و أنّه (عُمر) أنكر على ابن مسعود قراءتَه: «عتَّى حين» أي حتّى حين، و كَتب (عمر) إليه (ابن مسعود) أنّ القرآن لم ينزل بلغة هذيل، فأَقرِئ النّاسَ بلغة قريش، و لا تُقرئهم بلغة هذيل[3] (فرسالة عمر ـ إلزاماً على العامّة ـ تُعدّ أمارة و شاهدَ عَيان على أنّ الأحرف السّبعة ليست بمعنى مختلَف اللّغات، فاستنكاره كعُرف ذاك الزّمن يُعرِب عن زيف هذا التّفسير).

Ø و ما رُوي عن عثمانَ أنّه قال: «للرَّهط القرشيّين الثّلاثة (حينما قَدِموا إليه) إذا اختلفتم أنتم و زيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنّما نزل بلسانهم»[4].

Ø و ما رُوي: «من أنّ عمر و هشام بن حكيم اختَلفا في قراءة سورة الفرقان، فقَرأ هشام قراءةً فقال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم: هكذا أُنزلت، و قَرأ عمر قراءةً غيرَ تلك القراءة فقال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم: هكذا أُنزلت، ثمّ قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم: إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف»[5] فإنّ عمر و هشام كان كلاهما من قريش (بينما الرّسول الأكرم قد أمضى تغاير القرائات لا اللّغات المتعدّدة) فلم يكن حينئذ ما يوجب اختلافهما في القراءة.

3. و يضاف إلى جميع ذلك أنّ حمل الأحرف على اللّغات قولٌ بغير علم، و تحكُّم من غير دليل (بتاتاً).

4. أنّ القائلين بهذا القول:

Ø إن أرادوا أنّ القرآن اشتَمل على لغات أخرى، كانت لغة قريش خاليةً منها، فهذا المعنى خلاف التّسهيل على الأمّة الّذي هو الحكمة في نزول القرآن على سبعة أحرف على ما نطقت الرّوايات بذلك (فمن المبرَم أنّ لغة قريش قد حَظِيَت أقصى المراتب) بل هو خلاف الواقع، فإنّ لغة قريش هي المُهيمنة على سائر لغات العرب، و قد جَمعت من هذه اللّغات ما هو أفصحها، و لذلك استَحقَّت أن توزَن بها العربيّة و أن يرجع إليها في قواعدها.

Ø و إن أرادوا أنّ القرآن مشتمل على لغات أخرى و لكنّها تتّحد مع لغة قريش، فلا وجه للحصر بلغات سبع (بل ستَحتضن كافّة اللّغات إذن) فإنّ في القرآن ما يقرُب من خمسين لغةً، فعن أبي بكر الواسطيّ: «في القرآن من اللّغات خمسون لغة، و هي لغات قريش، و هذيل، و كنانة، و خثعم، و الخزرج، و أشعر، و نمير ...»[6].

5. (و المعنى الخامس) لغات مُضَرّ: إنّ الأحرف السّبعة هي سبع لغات من لغات مُضَرّ خاصّة، و أنّها متفرّقة في القرآن، و هي لغات قريش، و أسد، و كنانة، و هذيل، و تميم، و ضبَّة، و قَيس، و يَرِد عليه جميع ما أوردناه على الوجه الرّابع.

6. (و المعنى السّادس) الاختلاف في القراءات (و تغاير اللَّهَجات): إنّ الأحرف السّبعة هي وجوه الاختلاف في القراءات، قال بعضهم (علماء الفرقة البكريّة): إنّي تدبّرتُ وجوه الاختلاف في القراءة فوجدتُها سبعاً:

Ø فمنها: ما تتغيّر حركته و لا يزول معناه و لا صورته مثل: «هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ» بضمّ أطهر و فتحه.

Ø و منها: ما تتغيّر صورته و يتغيّر معناه بالإعراب مثل: «رَبَّنا باعِدْ بَيْنَ أَسْفارِنا» بصيغة الأمر و الماضي.

Ø و منها: ما تبقى صورته و يتغيّر معناه باختلاف الحروف مثل: «و طلح منضود» و «طلع منضود» (أي شجرة الموز أو أيّة ثمرة طويلة و طيّبة الرّائحة).

Ø و منها: ما تتغيّر صورته و معناه مثل: «كالعهن المنفوش و «كالصوف المنفوش».

Ø و منها: بالتّقديم و التأخير مثل: «و جاءت سكرة الموت بالحقّ» (كما في القرآن) و «جاءت سكرة الحقّ بالموت» (و السّكرة هي حالة اللّاشعوريّة و اللّاوَعي حين انفصال الرّوح عن البدن).

Ø و منها: بالزّيادة و النّقصان: «تسعٌ و تسعون نَعجةً أُنثى» و «أمّا الغلام فكان كافراً و كان أبواه مؤمنين» «فإنّ اللّه من بعد إكراههنّ لهنّ غفور رحيم».

و يردّه:

1. أنّ ذلك قول لا دليل عليه، و لا سيما ان المخاطبين في تلك الروايات لم يكونوا يعرفون من ذلك (أي لم تتبادر أذهانهم اختلاف قرائات بل قد فهموا ألّا يخلطوا العذاب بالرّحمة و ألا يتغيّروا الكلمات: السميع مكان العليم و...) شيئاً.

2. ان من وجوه الاختلاف المذكورة ما يتغير فيه المعنى و ما لا يتغير، و من الواضح أن تغير المعنى و عدمه لا يوجب الانقسام إلى وجهين، لأن حال اللفظ و القراءة لا تختلف بذلك، و نسبة الاختلاف إلى اللفظ في ذلك من قبيل وصف الشيء بحال متعلقه. و لذلك يكون الاختلاف في «طلح منضود. و كالعهن المنفوش» قسما واحدا.

3. ان من وجوه الاختلاف المذكور بقاء الصورة للّفظ، و عدم بقائها، و من الواضح أيضا أن ذلك لا يكون سببا للانقسام، لأن بقاء الصورة إنما هو في المكتوب لا في المقروء، و القرآن اسم للمقروء لا للمكتوب و المنزل من السماء إنما كان لفظا لا كتابة. و على هذا يكون الاختلاف في «و طلح. و ننشزها» وجها واحدا لا وجهين.

4. ان صريح الروايات المتقدمة أن القرآن نزل في ابتداء الأمر على حرف واحد، و من البين أن المراد بهذا الحرف الواحد ليس هو أحد الاختلافات المذكورة، فكيف يمكن أن يراد بالسبعة مجموعها!.

5. ان كثيرا من القرآن موضع اتفاق بين القراء، و ليس موردا للاختلاف، فإذا أضفنا موضع الاتفاق إلى موارد الاختلاف بلغ ثمانية. و معنى هذا أن القرآن نزل على ثمانية أحرف.

6. أن مورد الروايات المتقدمة هو اختلاف القراء في الكلمات، و قد ذكر ذلك في قصة عمر و غيرها. و على ما تقدم فهذا الاختلاف حرف واحد من السبعة، و لا يحتاج رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم في رفع خصومتهم إلى الاعتذار بأن القرآن نزل على الأحرف السبعة، و هل يمكن أن يحمل نزول جبريل بحرف، ثم بحرفين، ثم بثلاثة. ثم بسبعة على هذه الاختلافات؟! و قد أنصف الجزائري في قوله: «و الأقوال في هذه المسألة كثيرة، و غالبها بعيد عن الصواب». و كأن القائلين بذلك ذهلوا عن مورد حديث انزل القرآن على سبعة أحرف، فقالوا ما قالوا»[7].

---

[1] البيان فى تفسير القرآن، ص: 185-188

[2] التبيان: ص 64.

[3] نفس المصدر: ص 65.

[4] صحيح البخاري: 1/ 156، كتاب المناقب، باب نزل القرآن بلسان قريش، رقم الحديث: 3244.

[5] صحيح البخاري: كتاب الخصومات، رقم الحديث: 2241.

[6] راجع الإتقان: 1/ 204- 230، النوع 37.

[7] التبيان: ص 59.